

الفصل الخامس

النظارة والتفتيش

كان القضاة تحت إشراف قضاة العساكر ونظارتهم العامة كما أسلفنا فكان قضاة الأناضول تحت إشراف قاضي عسكر الأناضول العام وقضاة الروملى تحت إشراف قاضي عسكرها العام . وكانت أعمال القضاة تفتش من حين لآخر إذا كان هناك ما يدعو الى التفتيش ويؤخذ من الوثائق التاريخية القديمة أنه فى عهد السلطان محمد جلبى الأول (جد محمد الفاتح) عين جمال الدين محمد جلبى مفتشاً عاماً على القضاة باسم « حاكم الحكام العثمانية » وكان يشرف أيضاً على الأوقاف (١) . ثم اختلفت على نظام تفتيش الأوقاف تحولات عدة .

فصل السلطان محمد الفاتح فى بداية حكمه الموظفين الذين حامت حولهم شبهة وعين بدلا منهم من توافرت فيهم الكفاءة والاستقامة (٢) .

وكان رحمه الله يأمر عماله فى المراسيم التى يصدرها اليهم أن يتخذوا العدل والانصاف شعاراً لهم ويساوا بين القوي والضعيف ، وبين الشريف والحقير

(١) يراجع كتاب «أوقاف همايون نظارتك تاريخچه» تشكيلاى ونظارك تراجم أحوالى « [= تاريخ تشكيلات نظارة الاوقاف السلطانية وتراجم النظار] .
(١) يقول المؤرخ كيريتو دولوس : « وبعد ذلك عمدا الى شؤون مملكته ففتش ادارتها وفصل الولاة والحكام الذين كانوا موضع شكاية الاهالى . ونصب بدلا منهم من توافرت فيهم الخصال الحميدة من ذوى العقول المستنيرة والكياسة والشجاعة والعدالة وكان أقدم آماله أن تنعم رعاياه بنعمة العدل » .

(ترجمة تاريخ السلطان محمد خان الثانى)

في الخصومة والادارة ويدفعوا اذى الظالم عن المظلوم . ولم يكن يكتفى بمجرد اصدار الاوامر والمراسيم بل كان يراقبها بعد إصدارها ليعرف نصيبها من التنفيذ .

وكان على ثقة تامة بأن عماله عامة ومحاكمه خاصة تسيران على منهج العدل والحق وبناء على هذه الثقة طلب الى بطريرك الروم في القسطنطينية أن يختار قسيسين ليوفدهما الى البلاد العثمانية بمهمة تفتيش المحاكم الموجودة فيها والاطلاع على سير العدالة فيها عن كسب والمقارنة بينها وبين محاكمهم الملغاة . وقد أختار البطريرك قسيسين من ذوى الكفاءة والاستقامة فأمرهما الفاتح بأن يطوفا بالبلاد العثمانية ويطلعا على حالة المحاكم ثم يقدما اليه تقريراً يتضمن مشاهداتهما وملاحظاتهما كماهى بكل حرية وبدون محاباة ودفع اليهما رسوماً سلطانياً بين فيه المهمة التى أوفدا من أجلها . فلها عاداً من مهمتهما قدما التقرير الآتى :

« أن المحاكم التى أقامها السلطان فى أيات بلادته تسير على نهج العدالة كالمحاكم المؤسسة فى استانبول فاذا دامت هذه الحالة فانتا نجرأ على أن نظم من جلالته بأن حكومته العادلة القوية ستصل عما قريب الى أقصى مراحل التقدم وتدوم دولته وتمتع رعاياه السلطانية بالرفاة والسعادة » .

ولاشك أن الفاتح حين اوفدهما بالمهمة المذكورة كان متيقناً من ظهور هذه النتيجة كما أشرنا اليه أنفاً فانه كان يعلم يقيناً كيف تسير الأمور فى مملكته وكيف أن قضاته يؤدون أعمالهم بكفاءة ونزاهة ويتوخون العدل فى أحكامهم .

وجدير بنا أن نكرر هنا مرة اخرى أن تفتيش القضاة كان من الوجهة الخلقية والنشاط العلمى والآداب التى يجب على القضاة مراعاتها . وأما من الوجهة القضائية واصدار الاحكام فلا . اذ لم يكن يؤخذ أحد من القضاة من أجل رأى أدى اليه اجتهاده فحكم به مادام موافقاً لروح الاسلام فانهم كانوا مستقلين استقلالاً تاماً من هذه الناحية .

وقد استمر الامر على هذه الوتيرة بعد عهد الفاتح أيضاً . ويعترف بذلك حتى الغربيون . يروى مونتسكيو في بعض هوامش كتابه المعروف « روح القوانين » نقلاً عن فولتير ما يأتي :

« لا يتدخل الباشوات باستئناف في الشؤون العلية . فالأخبار المنافية لذلك غير صحيحة . يصدر القضاة الحكم الابتدائي . والقضاة تابعون لقضاة العسكر وهم تابعون للصدر الأعظم . وهو يصدر الحكم بالمداولة مع الوزراء الآخرين . وفي الخالب يستمع السلطان إلى المداولات من وراء حجاب . وفي المسائل الهامة يرفع الوزير مذكرة عنها إلى السلطان سائلاً رأيه . ويبدى السلطان رأيه فيها ببضع كلمات يكتبها على المذكرة فتنتهي المسألة بهدوء وبسرعة فائقة . فليست هناك حاجة إلى المحامين ووكلاء النيابة ولا إلى أوراق الدمغة والأوراق الرسمية . وأعضاء المجلس يبدى كل منهم رأيه ولكن بدون أن يرفع صوته ولا تؤجل أي قضية أكثر من سبعة عشر يوماً فن الحكم يبنى على الحوادث الواقعة لا على الحق . ومن أجل ذلك يرجع في الشرق إلى الشهود في الشؤون الإدارية وقد يكون المدعون والشهود عرضة لعقوبة الضرب بالعصا » .

يظهر أن فولتير يقصد بقوله إن الصدر الأعظم ... الخ قرارات الديوان الهاميون التي أسلفناها ويا ترى هل الذين تولوا شئون الجمهور في الغرب في عهد فولتير كانوا من أولياء الله الذين رفع عنهم الحجاب واطلعوا على الغيب وحكموا بدون شهود ؟ ! وأما حكاية الضرب فهاهي إلا حديث خرافة .

وخلاصة القول : إن القضاة العثمانيين من بداية عهد السلطان عثمان حتى النهاية كانوا علماء متدينين مستقيمين متوخين العدالة في أحكامهم . وقد استمرت السلطة القضائية العثمانية في كل العهود قوية عادلة نزيهة بحيث يصح أن يقال : « إن في البلاد العثمانية محاكم وقضاة » .

وأما ما يعزى إلى السلطان بايزيد الأول الملقب بيلديرم [= الصاعقة] من حبسه قضاة بعض البلاد في مكان واحد ومحاولة حرقهم عقوبة لهم على ما نسب إليهم من تهمة أخذ الرشوة ، وانقاذهم من هذا الخطر بتدبير بعض الندماء ؛ فلا يمكن قبوله كمحادث صحيح واقع اذ ليس من المعقول أن حادثاً خطيراً مثل هذا الحادث تذهب ازاءه محاولات كبار رجال الدولة سدى ويحل بوساطة نديم خصى جاهل .

لذلك يروى أحمد راسم (بك) الحادث بصيغة الشك ويستبعد وقوعه قائلاً : « إما ازداد ظلم القضاة للجمهور حقيقة فزاد خنقهم وكثر شكواهم وإما أرادت الحكومة أن تظهر للشعب بمظهر الساهرة على مصالحه والمعنية بشؤونهم وأيا كان الأمر فقد استشاط السلطان بايزيد الأول غضباً فجمع القضاة الذين حامت حولهم الشبهة . . . الخ (١) . »

(١) والواقع المفهوم من الحقائق أن هذه الشكاوى لم تكن من الرشوة وإنما كانت من فداحة الرسوم التي كانت تستوفي من الوثائق كالأعلامات والحبج . ومن المعلوم أن القضاة الذين ليست لهم رواتب كافية يحل لهم شرعاً أن يأخذوا من أجل الوثائق التي يحررونها اجرة بالقدر المعروف ويحدد القدر المعروف بقدر التعب والمؤرخون متفقون على أن القضاة في عهد السلطان بايزيد الأول لم تكن لهم رواتب كافية حتى القضاة في العهد الأخير مع أنه كانت لهم رواتب مقررّة كانوا يأخذون اجرة من بعض الوثائق .

وتشرح الكتب الفقهية هذه المسألة كالآتي :

« ويحل للقاضي أخذ الاجرة بكتب السجلات والوثائق قدر ما يأخذ في أمثاله في تحرير الكتابة والعلم بالشروط . قال نجم الدين الزاهدي : والاصح انه مقدّر بقدر المشقة وقد يزداد مشقة كتابة الوثيقة في أجناس مختلفة يبلغ مائتها مائة على مشقة كتب الف الف النقود ونحوها »

شرح القدوري للزاهدي ملخصاً من فتاوى على الجمالي

والخلاصة : أننا من اول الكتاب إلى هنا حاولنا أن نشرح التشكيلات العدلية والحكومية للعهد الذى نحاول أن ندرس الحياة العدلية فيه ونبين المستوى العلمى لقضاته وسائر عماله . وقد اعتمدنا فى دراستنا على المصادر الموثوق بها ولم نجعل فى كتابنا مكاناً للخرافات والحوادث المشكوك فى صحتها . مثلاً لم نذكر فيه ما يروى من أن السلطان محمد الفاتح أمر بقطع يد المعمار الذى بنى مسجده لأنه خالف بعض أوامره ، وأن المعمار رفع قضية ضد السلطان ونظرت القضية أمام قاضى استانبول وحكم بإدانة المعمار . . . الخ الحادث الذى تتناقله الالسن حتى الآن ووجد مكاناً فى الكتب الاجنبية أيضاً . فقد اهتمنا هذا الحادث لأننا لم نطلع عليه فى المصادر الموثوق بها . فان الغرض الذى نهدف إليه أن نروى للخلف الحقائق كما هى . إذ لا جدوى فى وضع وقائع لا أصل لها او تحريف الحوادث الواقعة . بل الامر على العكس يفتح طريقاً الى الشك فى الوقائع الصحيحة كالتهم التى وجهها مؤرخو الغرب والبيزنطيين الى الفاتح بدافع الحقد والعداوة فانها لم تفد شيئاً سوى إثارة الشك والريبة فى صحة ما قالوا .

وبعد ما أسلفناه من البيانات ، لنستعرض الآن منظر الدولة التى على رأسها هذا العاهل العظيم ، فاذا نرى ؟ نرى دولة تعيش فى أمن تام من العدوان الخارجى لديها جيش باسل ذو تاريخ مجيد وشرف عسكرى يوثق به فى المهمات ويطمئن اليه كل آن ، يحرسها ويحمى زمارها ويدفع عنها ما يهدد كيانها وأمنها . ورعية ينعم أفرادها برفاه وهدوء بالداخل ، كل فرد منها مطمئن الى ماله وروحه وعرضه وبعبارة اخرى وأخضر مطمئن الى جميع حقوقه . ومحافظة على هذا الهدوء والاطمئنان انشئت المحاكم فى كل مكان وبثت حفظه الامن فى أرجاء البلاد . توجد مكاتب فى أصغر قرية من البلاد ومدارس عالية فى المدن الكبيرة وجامعات فى عاصمة الدولة وتزخر أنحاء البلاد بالمؤسسات المدنية والعسكرية



مشال من البسالة التركية
صورة تمثل الفاتح يفتح بجواده البحر عندما رأى الأسطول يقوم بحركة غير صائبة

والادارية والبلدية والزراعية . والضرائب من القلة بحيث يصح معه أن توصف بأنها لاشيء . والمعيشة سهلة يسيرة وايراد الدولة يني بمصرفها بالغاً ما بلغ . وتنشأ بما فضل منه مؤسسات خيرية مدنية صناعية .

ورئيس الدولة دؤوب على العمل يواصل الليل بالنهار بدون فتور ولا ملل . ويأمر وزرائه وامراءه وحكامه وسائر عماله بالسير على منهج الحق والعدل وبحمية المظلومين . ويراقب أوامره هل تنفذ أو تهمل ؟ دولة هذه صورتها التي يراها من يستعرضها فهل يتصور فيها شيء غير الأمن والعدل ؟ نحيل تقدير ذلك الى القارئ الكريم (١) .

(١) ننقل فيما يلي بعض مقتطفات من مراسيم السلطان محمد الفاتح تأييداً لما قلناه أولاً : من البراءة الصادرة الى عيسى باشا أمير امراء [بسكر بگى] الاناضول في سنة ٨٥٥ هـ .

« . . . وهذا أيضاً يجب عليه أن يتخذ السير على منهج العدل والانصاف شعاراً له ويتجنب الظلم والمحابة عند الفصل في الخصومات وإجراء الحكومات . ولا يؤثر القوى على الضعيف ولا يميل الى الشريف دون الوضيع . وأن يعين المظلومين دائماً . ويجعل دفع شر الظالمين في مقدمة أعماله . ويتعقب اللصوص والبغاة ويقبض عليهم حينما وجدوا ويدفع عن الشعب أذاهم ولا يدع الفساد ينتشر في غفلة عنه فيقضى عليه في وكره حتى يكون الاقليم محفوظاً من الغارة وخوف الاعداء ويعيش السكان في أمن وسلام مواظبين على ترديد الدعوات الخيرية للدولة القاهرة أيدها الله . الخ ثانياً : من البراءة المعطاة للوزير احمد باشا :

« . . . ويجب عليه أن يبسط ظل الرحمة على الجمهور ويخفض جناح الرأفة للشعب الذي هو وديعة الله تعالى لدى الحكام حتى يشاهد في مرآة الاعمال سماء الآمال وتجنح ثمرة السرور من شجرة الأمانى »

وما أشبه ذلك من المراسيم والأوامر . ويجب أن يعلم أن هذه المراسيم لم تكن مجرد كلام انشائي ينعق لغرض أدبي وإنما كانت تصدر لتنفذ بكل دقة وبحذافيرها . وكان إهمال كلمة منها يعرض المسئول لأشد العقوبات .